منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 357، جنيف، 12 و13 حزيران/ يونيه 2026

قسم البرنامج والميزانية والإدارة

PFA

جزء البرنامج والميزانية والإدارة

التاريخ: ١ حزيران/ يونيه ٢٠٢٦
الأصل: إنكليزي

إطار الاحتياط لفترة السنتين ٢٠٢٦-٢٠٢٧

المقدمة

١. استعرض مجلس الإدارة، في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦)، الوضع المالي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، والتدابير التحوطية التي قد يلزم تنفيذها في حال تسجيل عجز في الإيرادات. وطلب، بموجب قراره، إلى المكتب أن يقدّم معلومات محدثة بشأن تقديرات التدفقات النقدية، وأن يعرض إطارًا للتدابير التحوطية الخاصة بفترة السنتين، بما يشمل المبادئ التوجيهية والمنهجية والإطار الزمني لاعتماد التدابير وتنفيذها. وتعرض هذه الوثيقة معلومات محدثة عن الوضع المالي لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك تقديرات الإيرادات والمصروفات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، والتدابير التحوطية التي قد يلزم تنفيذها في حال تسجيل عجز بنسبة ٢٢ في المائة في الاشتراكات المقرّرة خلال فترة السنتين. ويعكس هذا السيناريو الاشتراكات المتوقعة استنادًا إلى معدلات السداد المسجلة في السنوات السابقة والمعلومات الواردة من الدول الأعضاء، ويهدف إلى إعداد تقديرات واقعية للتدفقات النقدية وتقدير حجم التدابير التحوطية التي قد يتعين تنفيذها.

٢. وتأتي التدابير التحوطية الواردة في هذه الوثيقة إضافةً إلى تدابير الإصلاح المتضمنة في الوثيقتين GB.356/INS/7 وGB.357/INS/7. فبينما يمثّل الإصلاح عملية متوسطة الأجل ترمي إلى تعزيز فعالية المكتب وكفاءته واستدامته، تشمل التدابير التحوطية المقترحة إجراءات فورية قد يلزم تنفيذها خلال فترة وجيزة جدًا، وقد تكون ذات طابع مؤقت. كما قد تنعكس الأوضاع المالية الراهنة واللجوء إلى التدابير التحوطية على وتيرة بعض مبادرات الإصلاح وتسلسلها وإمكانية تنفيذها، ولا سيما تلك التي تتطلب استثمارات أولية أو موارد لازمة خلال المرحلة الانتقالية. وتتضمن هذه الوثيقة أيضًا ملاحظات أولية بشأن تدابير تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة على المدى الطويل، وهي تدابير ترتبط على نحو وثيق بالرؤية المتوسطة الأجل التي تستند إليها عملية الإصلاح في منظمة العمل الدولية.

الوضع المالي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية وتقديرات التدفقات النقدية

٣. اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) ميزانية مصروفات وميزانية إيرادات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بقيمة ٩٣٠ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي وقرر أن يتم توزيع ميزانية الإيرادات التي تبلغ قيمتها ٧٦٣ ٠١٠ ٠٠٠ والمقوّمة بالفرنك السويسري، على الدول الأعضاء وفقًا لجدول الاشتراكات الذي أوصت به اللجنة المالية.[١]

[١] القرار ILC.113/Resolution VI.

٤. واعتبارًا من ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٦، بلغ مجموع الاشتراكات التي حصّلها المكتب أو حُوّلت إلى حسابه ١٨٦,٥ مليون فرنك سويسري [٢] منها ١٢,٢ مليون فرنك سويسري من المتأخرات خُصصت لتغطية جزء من الاقتراضات من صندوق رأس المال العامل.[٣] أما الرصيد المتبقي، البالغ ١٧٤,٣ مليون فرنك سويسري، فيمثل نحو ٤٦ في المائة من الاشتراكات المقررة لعام ٢٠٢٦. ويتماشى هذا المعدل من التحصيل مع الاتجاه السائد خلال السنوات العشر الماضية، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن مواعيد تحصيل الاشتراكات المقررة والمتأخرات كاملة. وتُحدد اشتراكات الدول الأعضاء والمبالغ المستحقة غير المحصلة بالفرنك السويسري وتُقيَّد بهذه العملة، ثم يجرى تحويلها إلى الدولار الأمريكي لأغراض عرضها في البيانات المالية.

٥. وفي كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل ٢٠٢٦، بعث المدير العام برسالة إلى الحكومة السويسرية أكد فيها مجددًا التزام منظمة العمل الدولية الثابت بالحفاظ على مقرها الرئيسي في جنيف، وعزمه على صون الخبرات المعيارية والتقنية وخبرات السياسات المتوافرة فيها، عملًا بما طلبه مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥. كما اتفق الطرفان لاحقًا على مواصلة العمل المشترك بين المكتب والبلد المضيف بشأن مسائل محددة، من بينها إمكانية التعليق المؤقت لسداد أصل قرض المبنى في عام ٢٠٢٦، والبالغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري، وتوفير دعم مالي لتغطية تكاليف تنظيم مؤتمر العمل الدولي. وفي الوقت نفسه، تواصل الإدارة ونقابة الموظفين استكشاف تدابير أخرى محتملة كفيلة بخفض النفقات خلال فترة السنتين، في إطار لجنة التفاوض المشتركة.

٦. وفي نهاية عام ٢٠٢٥، ارتفع إجمالي الاشتراكات المقررة غير المحصلة بمقدار ٩٣,٠١ مليون فرنك سويسري، ليصل الرصيد إلى ٢٣٢,١٩ مليون فرنك سويسري، وهو أعلى رصيد للمتأخرات خلال السنوات العشر الماضية. ويعرض الشكل ١ أدناه أرصدة الاشتراكات المقررة غير المحصلة وعناصرها كما كانت في نهاية أيار/ مايو من كل سنة خلال السنوات العشر الماضية:

◄ الشكل ١: الاشتراكات المقررة المستحقة (غير المحصلة) حتى أيار/ مايو من كل سنة (بملايين الفرنكات السويسرية)

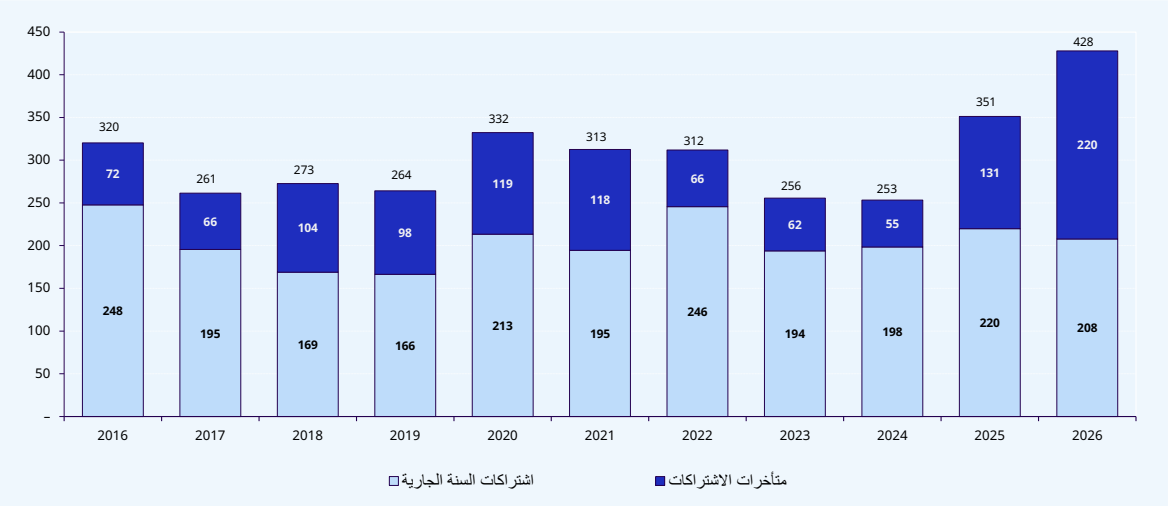

٧. وقد أدّى ارتفاع الحجم الإجمالي للمتأخرات، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن تحصيل الاشتراكات الجارية والمتأخرة، إلى نشوء ضغوط كبيرة على السيولة في المكتب. ونظرًا إلى الاستنفاد الكامل لرصيد صندوق رأس المال العامل في عام ٢٠٢٥، وعدم تحصيل متأخرات كبيرة، ازداد الوضع المالي تفاقمًا.

٨. ويعرض الشكل ٢ تحليلًا للتدفقات النقدية للاشتراكات المحصلة في كل سنة خلال السنوات العشرين الماضية. وعلى امتداد دورة مدتها أربع سنوات، تبلغ نسبة التحصيل في منظمة العمل الدولية عادةً ما يقارب ٩٧ في المائة من الاشتراكات

---

[٢] المعلومات المحدثة بشأن الاشتراكات الواردة والمستحقة متاحة على الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية.

[٣] كما ورد في الوثيقة GB.356/PFA/3 التي نظر فيها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٦، استنفد المكتب بالكامل، بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، رصيد صندوق رأس المال العامل البالغ ٣٥ مليون فرنك سويسري لتغطية العجز بين الإيرادات والمصروفات خلال فترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وفي تلك الدورة، أوصى مجلس الإدارة مؤتمر العمل الدولي بتحويل ٥٠ في المائة من صافي الفائض المحقق خلال فترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى صندوق رأس المال العامل، مما يرفع رصيده إلى ٤٤,٥١٦,١٠٦,٥ فرنك سويسري. غير أنّ بلوغ هذا المستوى يظل رهنًا بسداد الاشتراكات المستحقة عن عامَي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

المقرّرة، رغم استمرار تأخر تحصيل بعض المتأخرات. وقد أثار التذبذب في مستويات التحصيل السنوية، على النحو المبيَّن في الشكل ٣، الشواغل الحالية والحاجة إلى النظر في تدابير تحوطية محتملة.

◄ **الشكل ٢: معدل تحصيل الاشتراكات المقررة** (المتأخرات وسنة الاستحقاق)

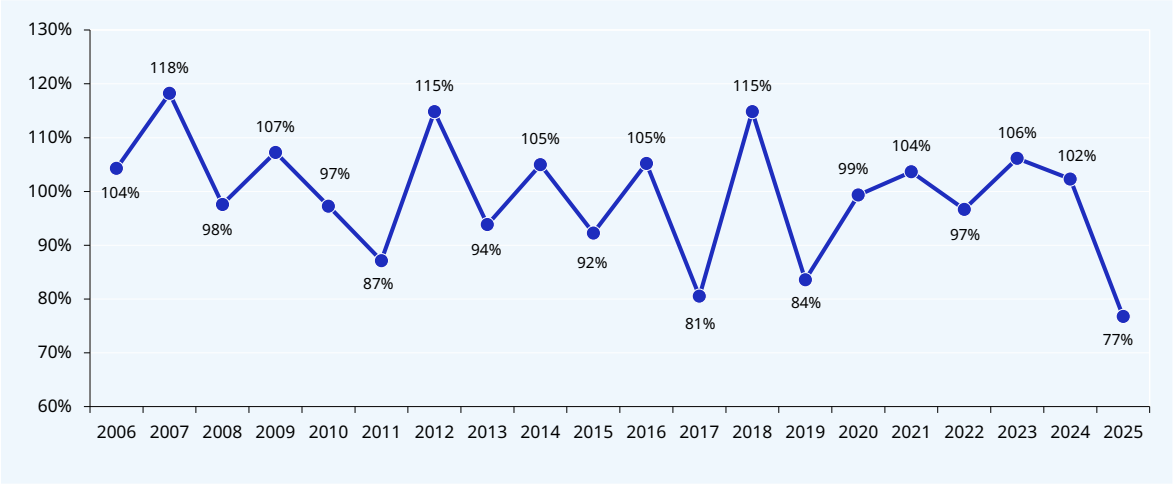

◄ **الشكل ٣: معدل تحصيل الاشتراكات المقررة** (خلال سنة الاستحقاق)

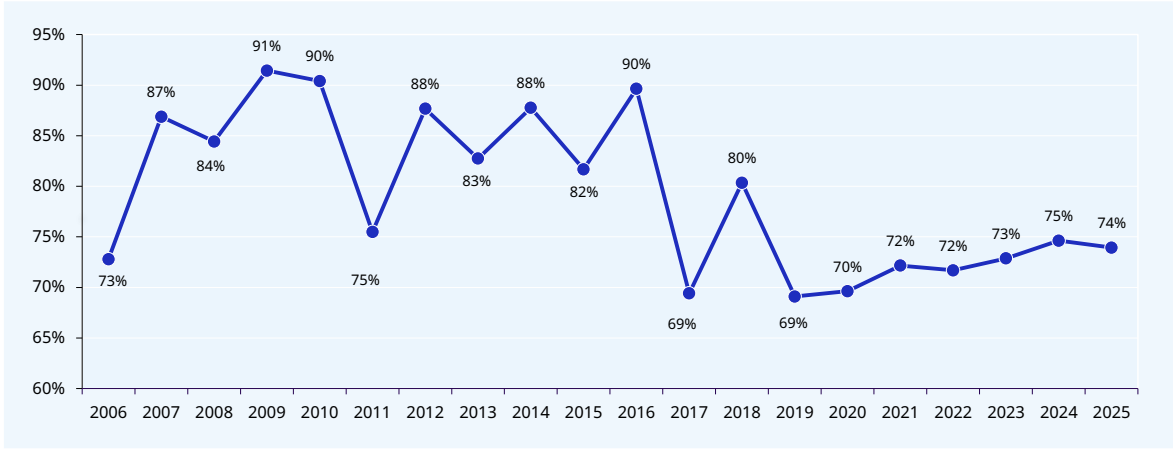

٩. ومع استمرار حالة عدم اليقين، واصل المكتب تنفيذ تدابير احتواء النفقات وضبطها بغية ضمان سداد الرواتب رغم محدودية التدفقات النقدية. وتشمل هذه التدابير تعليقًا مؤقتًا لمعظم عمليات التوظيف، وخفض عقود التعاون الخارجي، والسفر في مهام رسمية، والحد من إنتاج الوثائق المطبوعة واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية، والسعي إلى تحقيق وفورات في النفقات التشغيلية. ويُبيّن الشكل ٤ أدناه أثر تدابير احتواء النفقات، ويُبرز حجم الانخفاض المسجل في الإنفاق مقارنةً بمتوسط الإنفاق الشهري خلال السنوات السابقة، نتيجةً للتدابير المتخذة للتخفيف من ضغوط السيولة الحالية.

١٠. ورغم ما يترتب على هذه التدابير من آثار على تنفيذ الأنشطة ومن أعباء على عمل الموظفين، فقد حرص المكتب على تأمين تمويل المبادرات ذات الأولوية القصوى. وتقضي إجراءات الموافقة على طلبات إعادة تخصيص موارد الميزانية بأن يستعرض المسؤولون عن اعتمادات الميزانية (المديرون الإقليميون ومديرو الإدارات في المقر الرئيسي) احتياجاتهم البرنامجية والتشغيلية المرتبطة بتنفيذ البرنامج والتزامات الميزانية بالتشاور مع أفرقتهم، وأن يتقدموا بعد ذلك بطلبات لإعادة تخصيص موارد الميزانية للمبادرات أو النفقات ذات الأولوية. وقد تتعلق هذه الطلبات بتمديد عقود الموظفين، أو تقديم المساعدة التقنية للهيئات المكوّنة، أو مبادرات بناء القدرات، أو تنفيذ البرامج، أو النفقات التشغيلية، مثل إيجار مكاتب منظمة العمل الدولية. وتتولى فرقة عمل مخصصة مراجعة هذه الطلبات وتقييم ما قد يترتب عليها من آثار مشتركة بين مختلف الوظائف، وتكاليف مالية، والتزامات مستقبلية محتملة، ثم ترفع توصياتها إلى أمين الخزانة والمراقب المالي. ويُطلع المكتب المسؤولين عن اعتمادات الميزانية بعد ذلك على أسباب قبول الطلبات أو رفضها.

◄ **الشكل ٤: تحليل معدلات تنفيذ الميزانية العادية شهريًا** (بالنسبة المئوية)

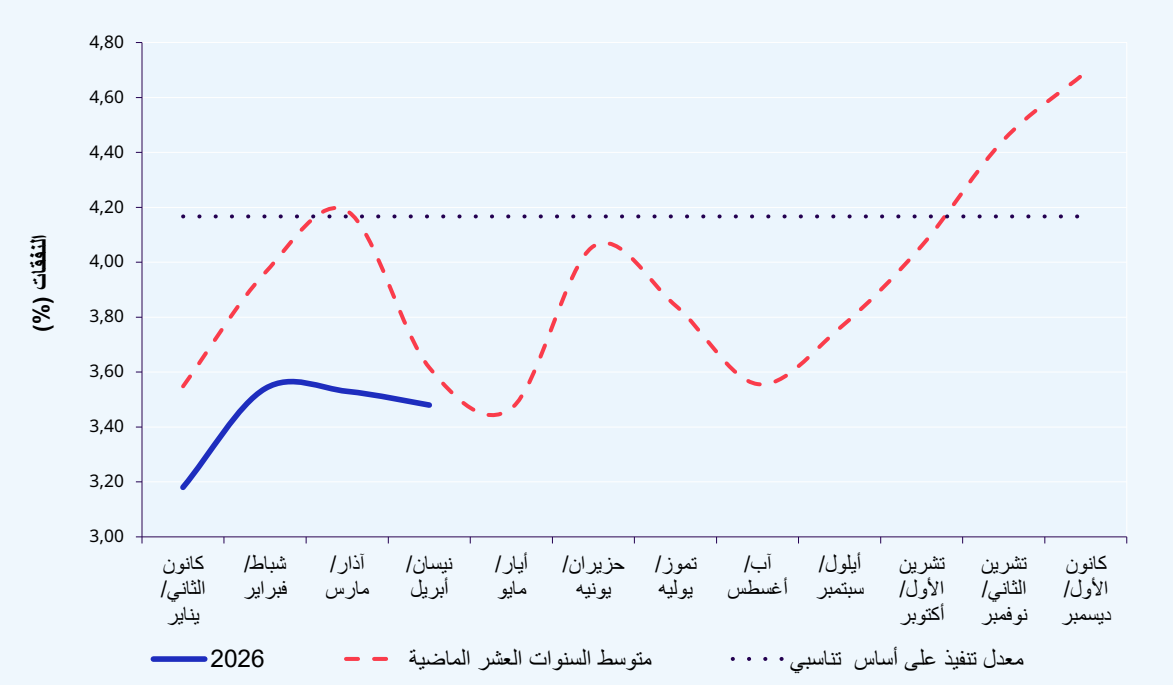

◄ تقديرات المصروفات والعتبة المحددة لتفعيل التدابير التحوطية

١١. تشير التقديرات المستندة إلى تدابير احتواء التكاليف المعمول بها حاليًا إلى أنّ مصروفات المكتب ستبلغ ٣١٣ مليون فرنك سويسري في عام ٢٠٢٦، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ١٨ في المائة مقارنةً بالميزانية المعتمدة لهذه السنة. وتقوم هذه التقديرات على افتراض استمرار العمل بتدابير احتواء التكاليف الحالية وتمديدها، كما تأخذ في الحسبان الموارد المخصصة للقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة بشأن الاجتماعات الإقليمية ولجنة التحقيق.

١٢. واستنادًا إلى تحليل متعمق لاتجاهات تحصيل الاشتراكات المقرّرة، يُتوقع أن تبلغ الإيرادات في عام ٢٠٢٦ نحو ٢٩٧ مليون فرنك سويسري. وفي ضوء تقديرات المصروفات الواردة أعلاه، يُتوقع تسجيل عجز صافٍ يناهز ١٥ مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل قرابة ١٨,٣ مليون دولار أمريكي، إضافةً إلى رصيد مستحق من الاقتراض الداخلي يبلغ نحو ١٢ مليون فرنك سويسري. وقد أخذ هذا التحليل في الاعتبار المواعيد المتوقعة لتحصيل الاشتراكات المقرّرة واتجاهات المصروفات المرتقبة، بما في ذلك احتمال عدم تحصيل بعض الاشتراكات المستحقة الرئيسية أو تأخر تحصيلها. واستنادًا إلى هذه التقديرات، يُتوقع أن يسجل المكتب عجزًا خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦. وفي هذه الحالة، سيضطر المكتب إلى مواصلة العمل بالتدابير المعمول بها واتخاذ قرارات بشأن تنفيذ تدابير تحوطية إضافية، في موعد أقصاه أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦.

◄ **الشكل ٥: تقديرات إيرادات ومصروفات الميزانية العادية لعام ٢٠٢٦**

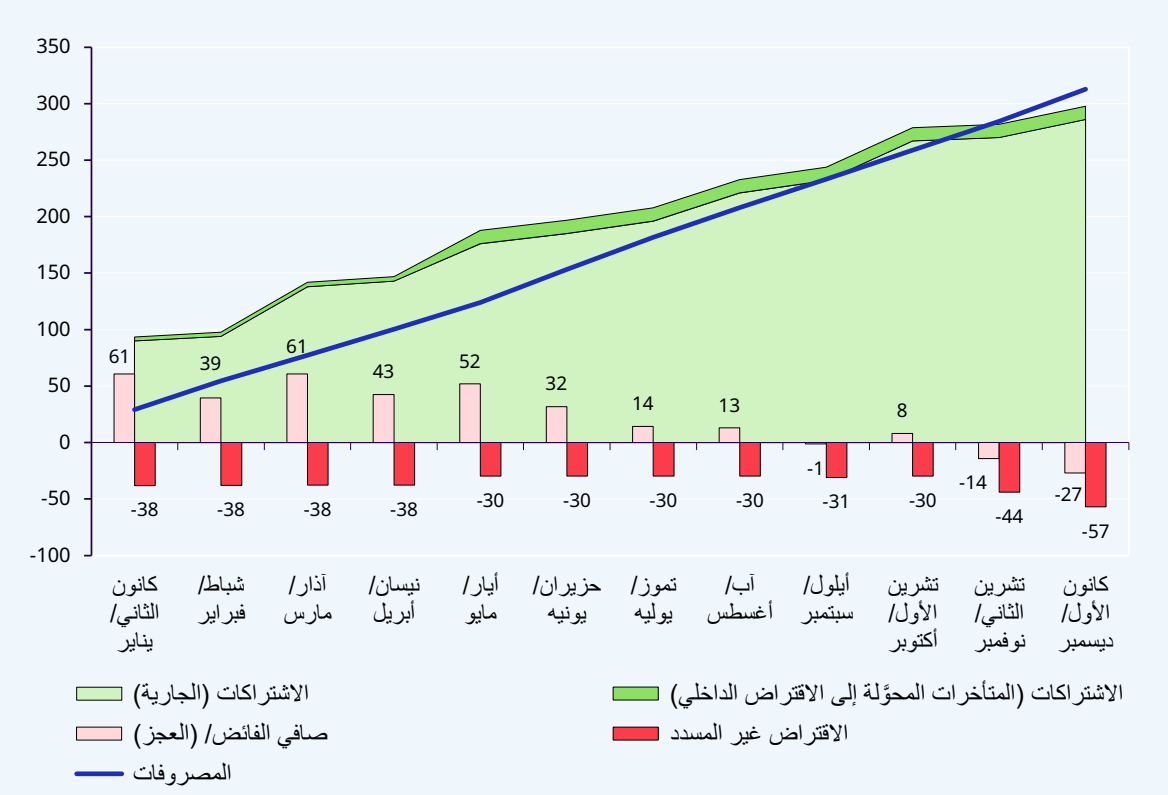

١٣. وترد فيما يلي المبادئ التوجيهية التي تحكم تطبيق التدابير التحوطية، إذا اقتضت الضرورة ذلك:

- التقيد بالنظام المالي والقواعد المالية لمنظمة العمل الدولية، بما يكفل تحقيق التوازن المناسب بين السلطة المفوَّضة للمدير العام في تنفيذ البرنامج والميزانية المعتمدين، والدور الرقابي المخوّل لمجلس الإدارة؛
- تنفيذ التدابير بصورة تدريجية وتناسبية، مع مراعاة تطور الوضع المالي، وتحديثات تقديرات الإيرادات وتحليل التدفقات النقدية، فضلًا عن ضرورة ضمان استمرارية العمليات؛
- إعطاء الأولوية لضبط النفقات غير المتعلقة بالموظفين، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وإدارة الشواغر، والاستفادة من التناقص الطبيعي في أعداد الموظفين، قبل النظر في خفض أعدادهم؛
- عدم اللجوء إلى خفض أعداد الموظفين إلا كملاذ أخير، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الخبرات الفنية والتشغيلية الأساسية، ولا سيما في المجالات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بولاية منظمة العمل الدولية؛
- إعطاء الأولوية لإلغاء الوظائف الشاغرة والوظائف التي تصبح شاغرة نتيجة التناقص الطبيعي في أعداد الموظفين، مع النظر في إمكانات إعادة توزيع الموظفين وإعادة تكليفهم حيثما أمكن؛
- الامتثال الكامل للوائح الموظفين والإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك التشاور والتفاوض مع نقابة الموظفين من خلال لجنة التفاوض المشتركة بشأن أية تدابير تمسّ الموظفين أو شروط خدمتهم؛
- اعتماد الشفافية والتشاور المنتظم مع مجلس الإدارة، وإطلاعه بانتظام على التدابير المتخذة وتنفيذها وآثارها.

١٤. وسيضطر المكتب، وفاءً بالتزامه بإعطاء الأولوية للتدابير غير المرتبطة بالموظفين، إلى مواصلة تطبيق تدابير صارمة لاحتواء الميزانية تشمل السفر، والندوات، ونفقات التشغيل العامة، والخدمات التعاقدية، واللوازم والمعدات المكتبية. كما سيضطر إلى الإبقاء على قرار عدم صرف ٥٠ في المائة من مخصصات التعاون التقني المموّلة من الميزانية العادية لفترة السنتين المرصودة للأقاليم والإدارات، باستثناء المخصصات المرصودة لمنظمات أصحاب العمل والعمال. وفيما يتعلق بالموظفين والتكاليف المرتبطة بهم، سيُبقي المكتب على تجميد التوظيف وسيوسّع نطاقه، بحيث سيقتصر شغل الوظائف على الأساسية منها فقط، دون استخدام صندوق تنمية الموظفين. إضافةً إلى ذلك، سيضطر المكتب، رهنًا بموافقة مجلس الإدارة، إلى تعليق المخصصات الموجهة لإعادة تكوين صندوق المباني وأماكن الإقامة.

١٥. وعرضت الوثيقة GB.356/PFA/4، التي نظر فيها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٦، تدابير تحوطية ترمي إلى خفض المصروفات بنسبة ٢٠ في المائة، أو بما يعادل ١٨٦,١ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بميزانية فترة السنتين المعتمدة. ويشمل هذا المبلغ ٧٢,٦ مليون دولار أمريكي من النفقات غير المتعلقة بالموظفين، و١١٣,٥ مليون دولار أمريكي من نفقات الموظفين، على أساس افتراض إلغاء ما يصل إلى ٣٥٠ وظيفة اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٧.

١٦. وتشير أحدث التقديرات إلى أنه في حال الإبقاء على تدابير احتواء التكاليف الحالية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك ضوابط الميزانية، والتعديلات الهيكلية، وتجميد التوظيف، وفقًا لما ورد في الوثيقة GB.357/INS/7، يُتوقع أن تنخفض المصروفات الفعلية لعام ٢٠٢٦ بنسبة ١٨ في المائة عن المستوى المعتمد، وقد تصل الوفورات المتراكمة خلال فترة السنتين إلى نحو ١٨٣,٧ مليون دولار أمريكي (أي ١٩,٨ في المائة من ميزانية الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧)، منها ٧٢,٣ مليون دولار أمريكي من النفقات غير المتعلقة بالموظفين و ١١١,٤ مليون دولار أمريكي من نفقات الموظفين. ولتحقيق وفورات مستهدفة بنسبة ٢٢ في المائة (٢٠٤,٧ مليون دولار أمريكي)، يواصل المكتب النظر في خيارات إضافية لخفض النفقات غير المتعلقة بالموظفين، تشمل المفاوضات الجارية مع الحكومة السويسرية المشار إليها في الفقرة ٥، وتأجير المساحات المكتبية وقاعات الاجتماعات، ومراجعة عقود الإيجار، ومواصلة الحوار مع البلدان المضيفة بشأن تحمل تكاليف الإيجار والتشغيل لعدة مكاتب تابعة لمنظمة العمل الدولية. ويواصل المكتب، بالتعاون مع نقابة الموظفين وفي إطار اللجنة المشتركة للتفاوض، استكشاف تدابير محتملة أخرى. وفي حال الإبقاء على التدابير المشار إليها أعلاه، فقد يضطر المكتب، كملاذ أخير، إلى إنهاء خدمة نحو ١٢٠ موظفًا بصورة غير طوعية اعتبارًا من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٧ (انظر الجدول ١).

◄ الجدول ١: تقديرات الوفورات الناتجة عن التدابير التحوطية لفترة السنتين ٢٠٢٦-٢٠٢٧

التدبير		الوفورات	
		مليون دولار أمريكي	النسبة المئوية من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧
مواصلة تدابير احتواء التكاليف غير المرتبطة بالموظفين (وتوسيع نطاقها)	الموظفون	(111.4)	12.0%
تجميد التوظيف حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٧ (تقديرات)	غير الموظفين	(72.3)	7.8%
المجموع الفرعي		**(183.7)**	**19.8%**
تدابير إضافية مرتبطة بالنفقات غير المرتبطة بالموظفين و/أو بإنهاء الخدمة بصورة غير طوعية في نحو ١٢٠ وظيفة		(21.0)	2.3%
المجموع		**(204.7)**	**22.0%**

١٧. أعدّ المكتب سيناريوهين توضيحيين لهذا الخفض، إذ يستبعد كلاهما أي تخفيضات إضافية في مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل، ووظائف الإشراف، وأجهزة إدارة المنظمة، ومكتب المدير العام.[٤] ويعُرض السيناريوهان لأغراض توضيحية فقط، دونما المساس بالمفاوضات الجارية في لجنة التفاوض المشتركة بشأن التعديلات المتعلقة بالموظفين، ولا استباق نتائجها.

١٨. ولتقدير الأثر المحتمل لهذه الخيارات على الهيكل التنظيمي للمكتب في المستقبل، صنّف المكتب الوظائف ضمن أربع فئات: الوظائف الإدارية (من الرتبة "مد" فما فوق)؛ والوظائف الفنية المتخصصة (الوظائف المهنية الدولية المرتبطة مباشرةً بالعمل السياساتي)؛ والوظائف التخصصية التمكينية (الوظائف المهنية الدولية والوطنية المرتبطة بالوظائف التمكينية، مثل الإدارة والبرمجة والعمليات والأمن وإدارة المرافق والشؤون المالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات)؛ ووظائف الدعم الإداري (وظائف فئة الخدمات العامة).

[٤] كما ورد في الوثيقتين GB.356/INS/7 وGB.357/INS/7، اعتمد المكتب تدابير لتعزيز الفعالية والكفاءة في هذه المجموعات التنظيمية، مع التركيز على ترشيد وظائف الدعم وخفض عدد الوظائف برتبة (مد-١) في الديوان.

١٩. ويبيّن الجدول ٢ أدناه التوزيع المحتمل لحالات إنهاء الخدمة غير الطوعي في إطار الخيارات المقترحة، بحسب الموقع (المقر الرئيسي/ الميدان)، والمجموعات التنظيمية، والفئات الوظيفية الفنية. ومع مراعاة المبادئ الواردة في الفقرة ١٣، وحرصًا على الحفاظ على الخبرات الفنية لمنظمة العمل الدولية بأكبر قدر ممكن، يوصي المكتب باعتماد الخيار ٢.

◄ **الجدول ٢: خيارات التدابير التحوطية قيد النظر**

الخيار	التوصيف	تخفيض الوظائف	الوفورات المقدّرة (بملايين الدولارات الأمريكية)	الآثار الأساسية
١: نهج متوازن	تخفيضات تطال جميع المجموعات التنظيمية والفئات الوظيفية، وإن بدرجة أقل في البرامج الميدانية وفي أوساط الأخصائيين الفنيين.	حسب الموقع: المقر الرئيسي: ٦٧ البرامج الإقليمية: ٥٣ حسب المجموعة التنظيمية: السياسات: ٢٨/ (تمثل ٨ في المائة من مجموع الوظائف في المجموعة التنظيمية) الميدان: ٥٣/ ٦ في المائة العلاقات الخارجية والمؤسسية: ١١/ ٩ في المائة الخدمات المؤسسية: ٢٨/ ٩ في المائة حسب الفئة الوظيفية: الوظائف الإدارية: صفر الوظائف الفنية المتخصصة: ٢١/ ٥ في المائة الوظائف التمكينية: ٤٤/ ١٠ في المائة وظائف الدعم الإداري: ٥٥/ ٨ في المائة	٢٣,٧ مليون دولار أمريكي	رغم ما قد يترتب على هذا الخيار من تأثير على قدرة المكتب على توسيع نطاق الدعم المقدم للهيئات المكوّنة في بعض المجالات السياساتية، فإنه سيكفل استمرارية العمل ويُبقي على القدرة اللازمة لإدارة عملية الإصلاح، بما في ذلك إنشاء مركز الخدمات العالمي ونقل الاختصاصيين الفنيين من المقر الرئيسي إلى الأقاليم.
٢: الحفاظ على الأخصائيين الفنيين	سيناريو مماثل للسيناريو ١، ولكن مع الحفاظ على جميع الوظائف في المجالات الفنية المتخصصة	حسب الموقع: المقر الرئيسي: ٧٩ البرامج الإقليمية: ٤١ حسب المجموعة التنظيمية: السياسات: ١٩/ ٥ في المائة الميدان: ٤١/ ٥ في المائة العلاقات الخارجية والمؤسسية: ١٧/ ١٣ في المائة الخدمات المؤسسية: ٤٣/ ١٤ في المائة حسب الفئة الوظيفية: الوظائف الإدارية: صفر الوظائف الفنية المتخصصة: صفر الوظائف التمكينية: ٥٠/ ١١ في المائة وظائف الدعم الإداري: ٧٠/ ١١ في المائة	٢٢,٠ مليون دولار أمريكي	يحافظ هذا الخيار على القدرات الفنية اللازمة لتقديم الدعم إلى الهيئات المكوّنة على المدى القصير، سواء في المقر الرئيسي أو في الأقاليم. غير أنّه سيؤدي إلى إضعاف قدرات المكتب على إدارة التغيير وتنفيذ الإصلاح بفعالية، مما سيفضي إلى تأخير أو إرجاء المبادرات الرئيسية، بما في ذلك عمليات النقل وإنشاء مركز الخدمات العالمي. ومن شأن تنفيذ هذه التخفيضات على نحو مدروس أن يتحقق في إطار عملية الإصلاح، دون التسبب في تعطيل العمليات أو الإخلال بالأداء العام للمكتب.

٢٠. وعقب مناقشات مجلس الإدارة وقراره بشأن الخيارات المعروضة، سيباشر المكتب حوارًا اجتماعيًا مع نقابة الموظفين، تعقبه مشاورات مع المديرين والموظفين.

◄ تدابير تعزيز القدرة على الصمود في المستقبل

٢١. خلال مناقشات مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٦، دعا عدد من الهيئات المكوّنة المكتب إلى النظر في مقترحات من شأنها تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية على الصمود في حالات عدم تحصيل الاشتراكات المقرّرة. ونظرًا إلى طبيعة أنشطة المنظمة، تشكل نفقات الموظفين جزءًا كبيرًا من برنامجها وميزانيتها. ففي فترة السنتين الحالية، تمثل نفقات الموظفين ٧١ في المائة من إجمالي الميزانية، فيما تمثل النفقات غير المرتبطة بالموظفين والنفقات الثابتة الأخرى النسبة المتبقية من الميزانية. ولتعزيز قدرة الميزانية على الصمود، أي الانتقال بالميزانية إلى مستوى يفترض تحصيل الاشتراكات المقرّرة بمتوسط يبلغ ٧٥ في المائة، على النحو المبيَّن في الشكل ٣ أعلاه، ينبغي أن تنخفض حصة نفقات الموظفين من الميزانية إلى مستوى أكثر ملاءمة للاستدامة المالية، لتبلغ نحو ٦٠ في المائة من إجمالي الميزانية المعتمدة. وبذلك سيتمكن المكتب، في السنوات التي لا تستوفى فيها الاشتراكات المقرّرة بالكامل، من مواصلة تنفيذ العناصر الأساسية من برامج عمله دون الحاجة إلى خفض عدد الموظفين أو فقدان مهارات قيّمة ومعارف مؤسسية متراكمة.

٢٢. واستقر متوسط معدل تحصيل الاشتراكات المقرّرة المستحقة عن السنة الجارية، مقوَّمًا بالفرنك السويسري وعلى مدى أربع سنوات، عند ٧٥ في المائة من المبالغ المستحقة. وفي ضوء تحصيل الاشتراكات المقرّرة على مراحل خلال السنة المالية، يمكن للمكتب الاستعانة باحتياطي مالي خارج الميزانية أنشأته المنظمة بموجب اللوائح المالية وأطلقت عليه اسم صندوق رأس المال العامل. ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان السيولة اللازمة لتمكين المنظمة من مواصلة عملياتها خلال الفترات التي تسبق تحصيل الاشتراكات من الدول الأعضاء أو إلى حين ورود إيرادات أخرى. ويُعاد تكوين رصيد صندوق رأس المال العامل تدريجيًا ليبلغ مستواه المعتمد (٣٥ مليون فرنك سويسري)، سواء من الاشتراكات المحصلة عن السنة الجارية خلال السنة المالية نفسها، أو من المتأخرات التي تسددها الدول الأعضاء خلال السنة المالية التالية.

٢٣. وكان يُفترض أن تتوافر لصندوق رأس المال العامل مخصصات كافية لتغطية أوجه النقص في السيولة. وفي ظل معدلات التحصيل الحالية، يُقدَّر هذا العجز بنحو ٢٥ في المائة من الميزانية السنوية المعتمدة، أي ما يعادل قرابة ١١٦ مليون دولار أمريكي، أو نحو ٩٥ مليون فرنك سويسري. وقد وافق مجلس الإدارة، في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦)، على تحويل نصف العلاوة الصافية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى صندوق رأس المال العامل، لترتفع بذلك الموارد المتاحة للمكتب إلى ٤٤ ٥١٦ ١٠٦ فرنكات سويسرية، أي ما يقارب ٥٦ مليون دولار أمريكي.[٥] ويمثل ذلك نحو ١٢ في المائة من النفقات السنوية المدرجة في الميزانية.

٢٤. وقد يتمثل أحد السبل الكفيلة بزيادة رصيد صندوق رأس المال العامل على المدى الطويل في تعديل المؤتمر للمادة ٢٠(٢) من اللوائح المالية، بما يتيح تحويل إيرادات الفوائد، عند تحققها في السنوات التي تسجل أرصدة إيجابية، في صندوق رأس المال العامل سنويًا. ورغم أنّ هذا المبلغ يظل محدودًا على أساس سنوي، فإن تطبيق هذا الترتيب خلال السنوات العشر الماضية كان سيزيد الرصيد الإجمالي للصندوق بنحو ٥ ملايين فرنك سويسري.

٢٥. واستجابةً لطلب عدد من أعضاء مجلس الإدارة، شرع المكتب في دراسة جدوى إنشاء صندوق متجدد. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، كانت المناقشات لا تزال جارية مع وكالات أخرى بشأن استخدامها لمثل هذه الآليات. وسيوافي المكتب مجلس الإدارة بتقرير بهذا الشأن في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦.

◄ ملاحظات ختامية

٢٦. يهدف المكتب إلى تطبيق التدابير التحوطية غير المرتبطة بالموظفين، المبينة في الفقرة ١٤، في المقام الأول، على أن يفعّل التدابير المتعلقة بالوظائف فقط إذا دعت الحاجة إلى ذلك، استنادًا إلى التقديرات المعدّلة للإيرادات وتحليل التدفقات النقدية.

٢٧. وكما ورد تفصيلًا في الوثيقة GB.356/PFA/4، سيتولى المكتب تنفيذ قرارات إنهاء الخدمة بصورة غير طوعية في إطار الحوار الاجتماعي مع نقابة الموظفين، وفقًا لمذكرة التفاهم المؤرخة ٣ آذار/ مارس ٢٠٢٦، وبما يتفق تمامًا مع النظام الأساسي للموظفين ومبادئ الاتفاق الإطاري بشأن التعديلات المتعلقة بالقوى العاملة.

[٥] الوثيقة GB.356/PFA/3/Decision.

٢٨. ينبغي ألا يُستهان بما قد تخلّفه التدابير التحوطية من أثر على قدرة منظمة العمل الدولية على أداء مهامها. فخفض الموارد غير المرتبطة بالموظفين والاستغناء عن موظفين ذوي خبرات قيّمة سيؤثران في تنفيذ الأنشطة على المستوى القطري وعلى تطوير المنتجات العالمية. وقد يتسبب ذلك أيضًا في إبطاء وتيرة الإصلاح وتأخير تحقق آثاره الإيجابية المنشودة. وفي حين يمكن العدول عن بعض التدابير، مثل تعليق بعض الصناديق، أو خفض المخصصات، أو تجميد الوظائف الشاغرة، فإنّ فقدان الموظفين ستكون له آثار دائمة على قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكوّنة.

◄ مشروع القرار

٢٩. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علمًا بالتقديرات المالية والآثار المترتبة عليها، كما وردت في الوثيقة GB.357/PFA/4، ووافق على النهج الذي عرضه المدير العام والقاضي بمواصلة تنفيذ تدابير احتواء النفقات؛

(ب) أكد ضرورة مواصلة المدير العام تنفيذ التدابير التحوطية الواردة في الفقرات من ١٣ إلى ٢٠، مع مراعاة التوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة؛

(ج) وافق على تعليق المخصصات المرصودة لإعادة تكوين صندوق المباني وأماكن الإقامة لفترة السنتين المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، والبالغة ٨,٢ ملايين دولار أمريكي؛

(د) أكد ضرورة أن يعرض المكتب على مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٢٧ مقترحًا لتعديل المادة ٢٠(٢) من اللوائح المالية، بما يتيح إيداع إيرادات الفوائد مباشرةً في صندوق رأس المال العامل على أساس سنوي؛ وعلى تحديد سقف لرصيد الصندوق لا يتجاوز ٢٥ في المائة من قيمة الاشتراكات المقرّرة لفترة مالية معينة، مقوَّمة بالفرنك السويسري؛

(ه) طلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى مجلس الإدارة، في دورته ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦)، تقريرًا محدثًا عن الوضع المالي للميزانية العادية وعن تطبيق التدابير التحوطية.